الافتتاحيّة

بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

أمانة الوطن

في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى الثمانين لتأسيس الامن العام، تتجسد امامنا صورة حافلة بالعطاء، والانضباط، والتضحيات المستمرة التي شكلت معالم مسيرة وطنية استثنائية. منذ تأسيسه في العام 1945، بعد مرحلة الاستقلال التي وضعت لبنان على مفترق طرق التحديات السياسية والامنية، اصبح الامن العام مؤسسة وطنية راسخة، تحمل على عاتقها حماية استقرار الدولة وأمن المواطنين، في بيئة لبنانية معقدة من حيث التركيبة الاجتماعية والسياسية والتحديات الاقليمية.

ثمانون عاما من العمل المتواصل اكسبت الامن العام خبرة متعمقة في ادارة الازمات، وفهما دقيقا لخصوصية لبنان كدولة متعددة الطوائف، من خلال تطوير قدرات مؤسسية وتنظيمية متقدمة، وبناء كوادر مدربة على اعلى المستويات المهنية. فقد مر الامن العام في مراحل مفصلية كانت لكل مرحلة بصمتها، بدءا من السنوات الاولى التي ركزت على بنائه وتنظيم هيكلياته، مرورا بفترات الحرب اللبنانية التي اختبرت قدرته على حماية المدنيين والحفاظ على المؤسسات، وصولا إلى مرحلة ما بعد الحرب التي تميزت بإعادة بناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع، وتطوير ادوات العمل الامني لمواكبة التحديات المعاصرة مثل التجسس والارهاب، والجريمة المنظمة، والتهريب، والمخاطر السيبرانية.

لم يقتصر دور الامن العام على فرض النظام ومكافحة الجريمة، بل تجاوز ذلك ليصبح ضامنا للسيادة الوطنية وحاميا للمجتمع اللبناني من المخاطر الداخلية والخارجية. من خلال وحداته المتخصصة، وانظمته الحديثة، وتطويره المستمر للبنية التحتية والتقنيات، اصبح نموذجا يحتذى به في الالتزام المؤسسي، والحياد، واحترام القانون، وهو ما اكسبه ثقة اللبنانيين واعتراف المجتمع الدولي بفعاليته.

في هذه المناسبة الوطنية، تتزامن افكارنا مع الذكرى السابعة والاربعين لتغييب الإمام السيد موسى الصدر ورفيقيه، شخصية وطنية شكلت رمزا للوحدة الوطنية والشراكة الحقيقية بين جميع مكونات لبنان. رفع السيد موسى الصدر شعار لبنان وطنا نهائيا لجميع ابنائه، بعيدا من اي تمييز أو استثناء، مؤكدا ان قوة الدولة لا تقاس فقط بمؤسساتها، بل بمدى التزام المجتمع بها وتطبيق قيم العدالة والمساواة. إن استلهام رؤيته يعزز مسؤولية الامن العام في حماية المواطنين من دون تفريق، وتجسيد مبادئ الوطنية الجامعة في كل عمل وقرار.

على مدار العقود، كانت هناك انجازات نوعية للامن العام جعلته عنصرا محوريا في استقرار لبنان. لعب دورا اساسيا في تنظيم الحدود والمنافذ البرية والبحرية، وضبط تهريب السلاح والمخدرات، وحماية المنشآت الحيوية، وإدارة الازمات الامنية، والتنسيق مع الاجهزة الدولية، مع الحفاظ على استقلالية قراره وحياديته. كما عمل على تطوير انظمة المعلومات، واعتماد التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز قدرات وحداته الخاصة في مكافحة التجسس والإرهاب والجريمة المنظمة، بما يواكب التحديات المعاصرة ويعكس الالتزام بالمعايير الدولية.

ويمثل الاحتفال بالذكرى الثمانين للامن العام فرصة للتأمل في المستقبل واستشراف تحديات قادمة اكثر تعقيدا. فالامن العام اليوم ليس فقط مؤسسة تنفيذية، بل مؤسسة فكرية واستراتيجية، تجمع بين الخبرة التاريخية والقدرة على الابتكار والتخطيط، وتوظف افضل الكفايات لتحقيق استقرار لبنان وحماية المواطنين. كما اصبح مدرسة لتنشئة القيادات الامنية اللبنانية، بما يضمن استمرار الاداء المتميز على مر الاجيال.

ان الجمع بين الخبرة التاريخية، والتطور المؤسسي، والقيم الوطنية التي جسدها رجالات لبنان التاريخيين، يجعل من الامن العام نموذجا حقيقيا للمسؤولية الوطنية، ودرعا يحمي الهوية اللبنانية وسيادة الدولة. فالامانة التي نحملها ليست مجرد واجب مهني، بل هي رسالة وطنية متجددة، تدفعنا الى الاستمرار في حماية الوطن وابنائه، وتعزيز قيم العدالة والمساواة والاستقرار، وتحقيق رؤية لبنان الموحد لجميع ابنائه، بلا استثناء.

اليوم، ونحن نحتفل بهذه الذكرى العظيمة، نؤكد ان الامن العام سيبقى دائما عند مستوى الثقة التي وضعها اللبنانيون فينا، ملتزما خدمة الوطن، ودرء المخاطر، وصون سيادة الدولة، مستمدا قوته من تاريخه ومن رموزه الوطنية، ومن قيمه المؤسسية التي ستظل حجر الزاوية في كل خطواته المستقبلية.
الامن العام امانة الوطن، ورسالة كل لبناني يريد الاستقرار والسلام، وامتداد لتاريخ طويل من الوفاء والالتزام والعطاء الذي لا يعرف حدودا.